

رصد أداء ميزان المدفوعات المصري خلال أزمة كوفيد-١٩ تطورات العام المالي ٢٠٢٠/٢١

أحدث التطورات وأهم
النتائج



محتويات العرض

- تعريف بهيكل ميزان المدفوعات ومكوناته
- أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١
- ملاحظات بشأن النتائج الأخيرة لميزان المدفوعات



تعريف بهيكل ميزان المدفوعات ومكوناته



55.01

تعريف بهيكل ميزان المدفوعات ومكوناته



ميزان المدفوعات = رصيد الحساب الجاري + رصيد حساب رأس المال
+ رصيد الحساب المالي



تعريف بهيكل ميزان المدفوعات ومكوناته

مفاهيم
ميزان
المدفوعات



■ يعتبر ميزان المدفوعات هو قائمة تضم إجمالي المعاملات المالية والتجارية الدولية التي يقوم بها بلد مع البلدان الأخرى خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة واحدة.

■ يعني عجز ميزان المدفوعات أن الدولة تستورد المزيد من السلع والخدمات ورأس المال أكثر مما تصدر. يجب أن تقترض من دول أخرى لدفع ثمن وارداتها. على المدى القصير، يغذي ذلك النمو الاقتصادي للبلاد. والعكس صحيح في حالة وجود فائض.

تعريف بهيكل ميزان المدفوعات ومكوناته

■ مكونات ميزان المدفوعات : يحتوي ميزان المدفوعات علي الآتي :

❖ أولاً : الحساب الجاري و الذي يتضمن :

- الميزان التجاري للبلد (الصادرات والواردات من السلع والخدمات)
- ميزان الخدمات : هو الذي يحتوي علي دخول عوامل الإنتاج (صافي مدفوعات عوامل الإنتاج من الخارج)
- ميزان دخل الاستثمار (صافي)
- صافي التحويلات المباشرة

❖ ثانياً : الحساب المالي يتضمن :

- التغييرات في الملكية المحلية للأصول الأجنبية والملكية الأجنبية للأصول المحلية .
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، استثمارات الحافطة والاستثمارات الأخرى .
- إذا زادت الملكية الأجنبية أكثر من الملكية المحلية ،

تعريف بهيكل ميزان المدفوعات ومكوناته

■ مكونات ميزان المدفوعات : يحتوي ميزان المدفوعات علي الآتي :

❖ **ثالثا : الحساب الرأسمالي و الذي يتضمن :**

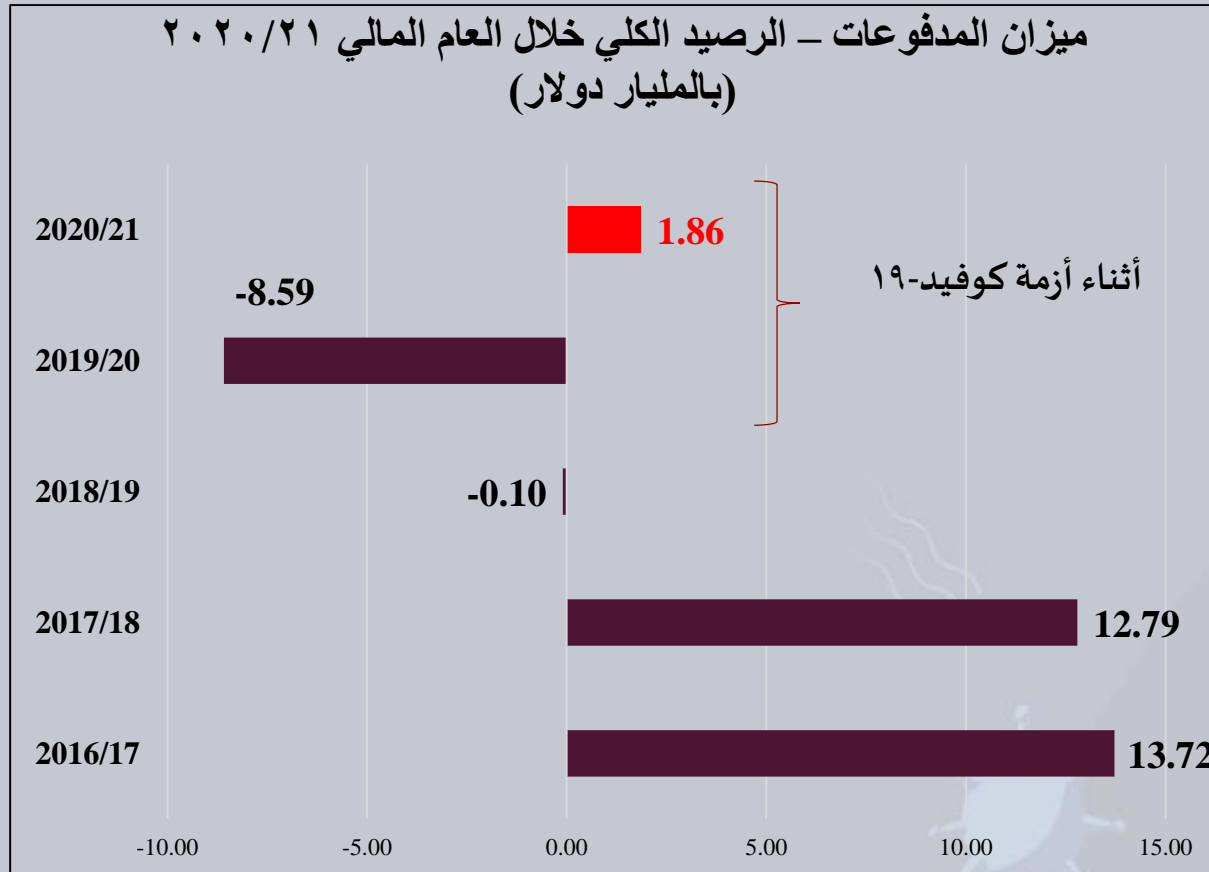
أما الحساب الرأسمالي فهو يحتوي الحساب الرأسمالي علي المعاملات المالية التي لا تؤثر على دخل البلد أو إنتاجه أو مدخراته مثل مدفوعات التأمين عبر الحدود .



أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١



أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١



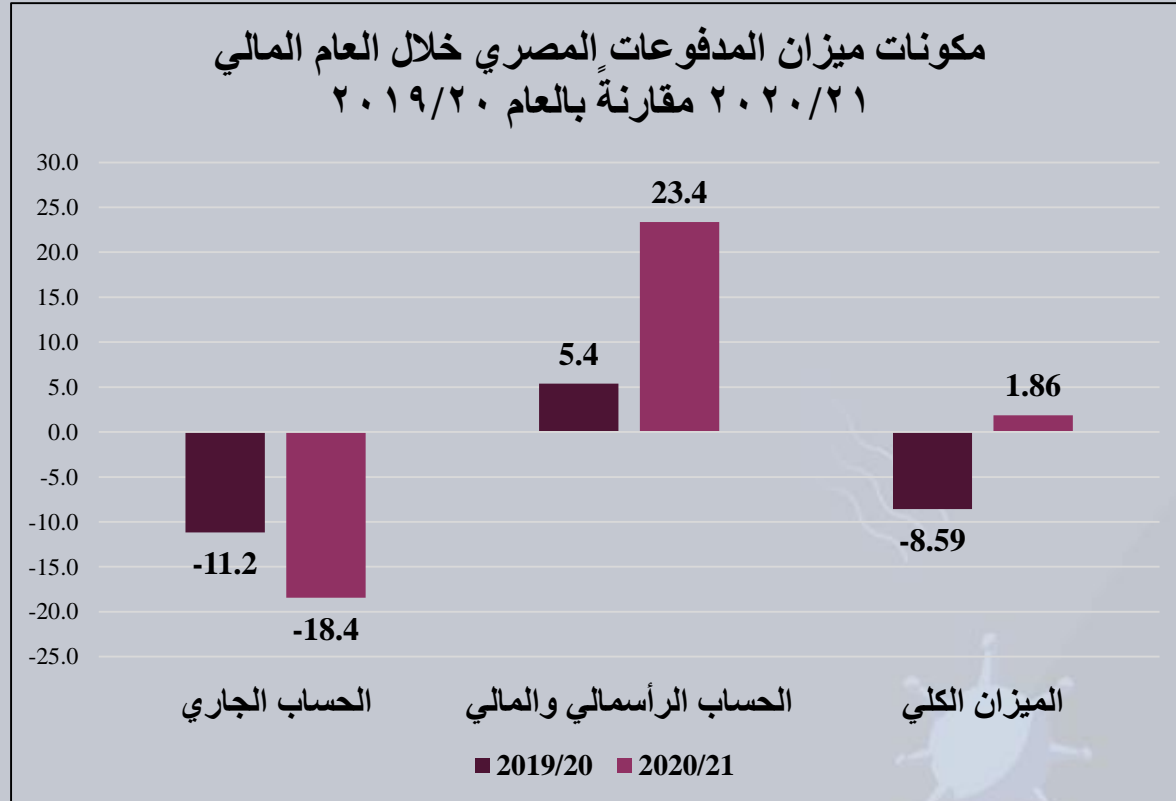
المصدر: البنك المركزي المصري

■ حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١ فائضا كليا بلغ ١.٩ مليار دولار مقارنة بعجز كلي بلغ -٨.٦ مليار دولار في العام المالي السابق ٢٠١٩/٢٠ بسبب التداعيات السلبية للأزمة العالمية كوفيد-١٩ :

➤ حيث حقق الحساب الرأسمالي والمالي تدخل للداخل بلغ نحو ٢٣.٤ مليار دولار مما يعكس التحسن الملحوظ في استثمارات الأجنبية في محفظة الأوراق المالية علي الرغم من حالة عدم اليقين المستمرة نتيجة جائحة كورونا الأمر الذي يشير إلي ثقة المستثمرين الأجانب في قوة الاقتصاد المصري.

أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١

■ أظهرت النتائج للعام المالي ٢٠٢٠/٢١ الآتي:



المصدر: البنك المركزي المصري

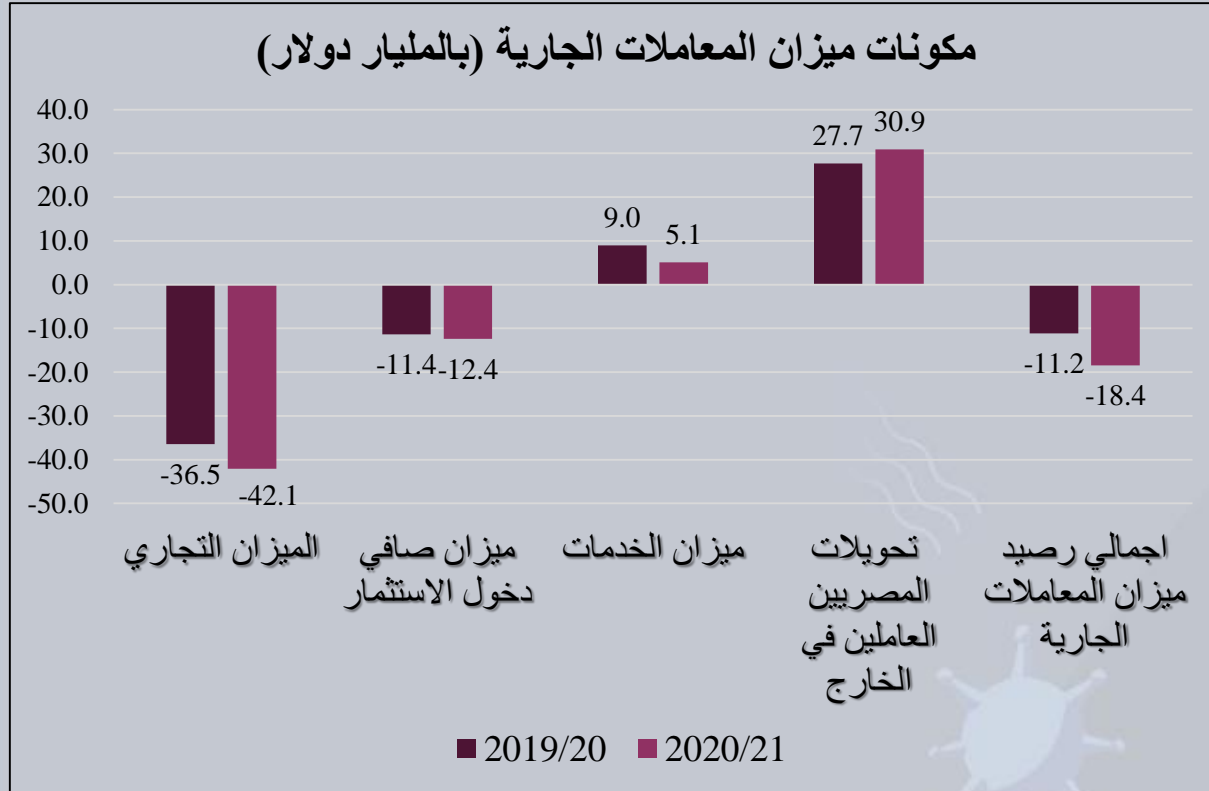
➤ اتساع عجز الحساب المعاملات الجارية إلى نحو ١٨.٤ مليار دولار مقابل عجز حوالي ١١.٢ مليار دولار خلال العام السابق. وقد جاء ذلك نتيجة للهبوط الملحوظ في الإيرادات السياحية إلى أقل من نصف ما تم تحقيقه خلال العام المالي السابق متأثراً بالصدمة القوية التي تعرضت لها السياحة الدولية إثر الجائحة، والتي لا يزال يعاني منها.

➤ بينما كان السبب الأساسي وراء الفائض الكلي، هو تحسن رصيد الحساب الرأسمالي والمالي بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق ٢٠١٩/٢٠٢٠.



أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١

■ يوضح الرسم أسباب اتساع عجز ميزان الحساب الجاري خلال ٢٠٢٠/٢١ مقارنة بعام ٢٠١٩/٢٠ حيث:



المصدر: البنك المركزي المصري

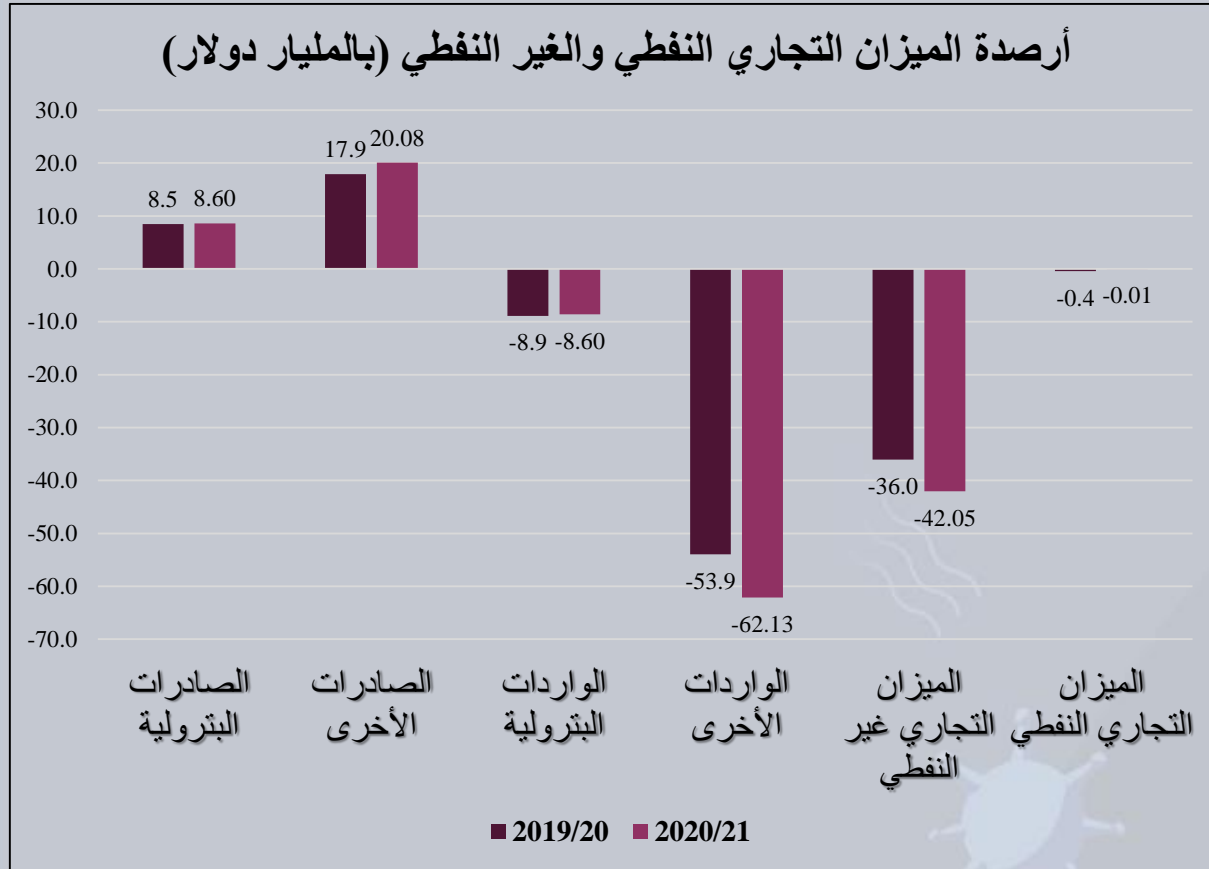
➤ ارتفع عجز الميزان التجاري بمعدل 15% إلى نحو ٤٢.١ مليار دولار في ٢٠٢٠/٢١ مقابل عجز بلغ ٣٦.٥ مليار دولار.

➤ كما ازداد أيضاً عجز ميزان صافي دخول الاستثمار بنحو ٩.٢%، مسجلاً عجز بنحو ١٢.٤ مليار دولار مقابل ١١.٤ في العام السابق.

➤ تراجع فائض الميزان الخدمي بنسبة ٤٢.٩% مقتصرًا على ٥.١ مليار دولار مقابل فائض بنحو ٩ مليار دولار خلال ٢٠١٩/٢٠.



أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١



المصدر: البنك المركزي المصري

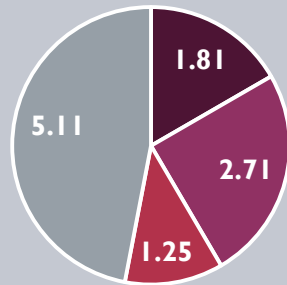
بالنظر إلى أرصدة الميزان التجاري، يتضح ارتفاع عائدات الصادرات غير البترولية بنحو ١٢.٢% مسجلة ٢٠.١ مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢١، بينما بلغ معدل الارتفاع في الواردات الغير البترولية بنحو ١٥.٢% وصولاً لنحو ٦٢.١٣ مليار دولار في ٢٠٢٠/٢١، مقارنة بمقدار ٥٣.٩ مليار دولار أمريكي لعام ٢٠١٩/٢٠. ترجع هذه الزيادة في الواردات السلعية غير البترولية إلى الزيادة في واردات السلع الوسيطة بنحو ٣.٣ مليار دولار، والمواد الخام بمقدار ٧٣٦.٣ مليون دولار وكلاهما يمثل مدخلات الإنتاج، كما زادت واردات السلع الاستثمارية بنحو ٥٢٩.٣ مليون دولار.

كما ارتفعت الصادرات السلعية خلال عام ٢٠٢٠/٢١ بنحو ٢.٢ مليار دولار، شمل معظمها الصادرات من الأجهزة المنزلية الكهربائية والمركبات غير العضوية أو العضوية، بالإضافة إلى الأسلاك والكابلات.



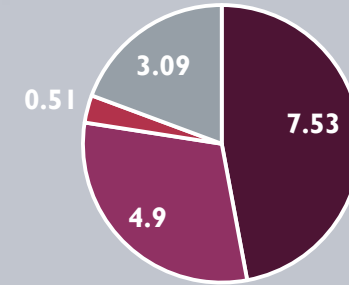
أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١

مدفوعات ميزان الخدمات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١ (بالمليار دولار أمريكي)



مدفوعات أخرى ■ مصروفات حكومية ■ السفر ■ النقل

متحصلات ميزان الخدمات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١ (بالمليار دولار أمريكي)



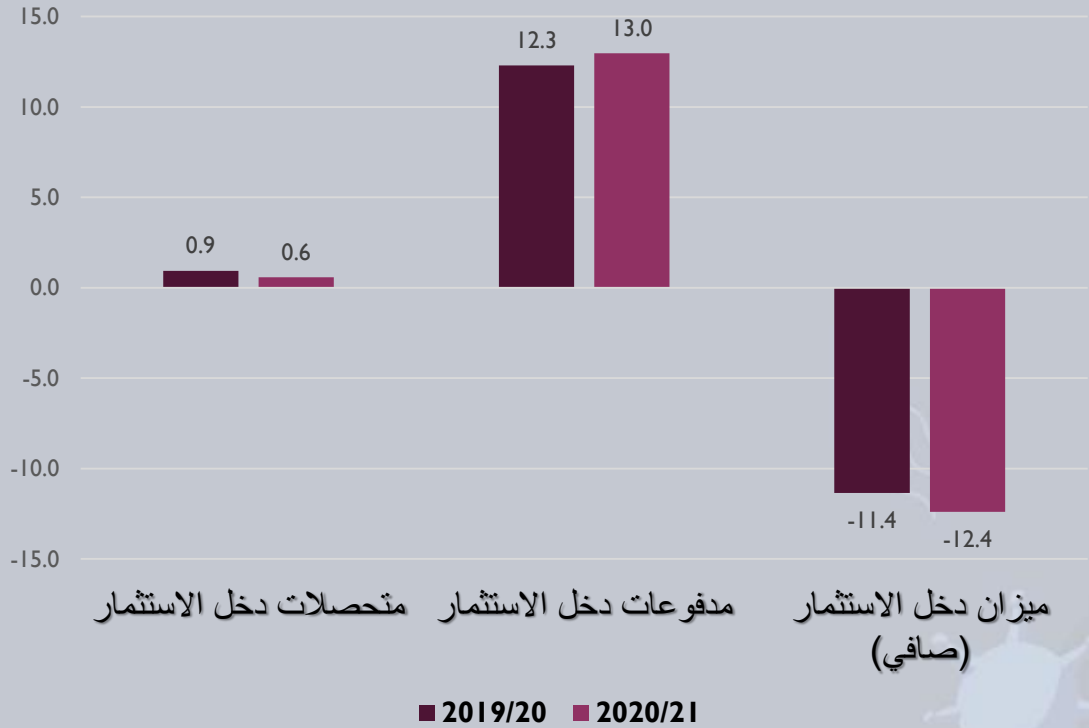
متحصلات أخرى ■ متحصلات حكومية ■ السفر ■ النقل

المصدر: البنك المركزي المصري

- تراجع فائض رصيد ميزان الخدمات بنسبة ٤٢.٩% مقارنة بالعام المالي السابق ٢٠١٩/٢٠ كنتيجة أساسية لتراجع الإيرادات السياحية بمعدل ٥٠.٧% لتقتصر علي ٤.٩ مليار دولار (مقابل ٩.٩ مليار دولار خلال ٢٠١٩/٢٠). بالإضافة إلي انخفاض متحصلات النقل بمعدل ٤.٥% لتسجل نحو ٧.٥ مليار دولار (مقابل ٧.٩ مليار دولار في العام السابق) بسبب تأثر متحصلات شركات

أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١

مكونات ميزان دخل الاستثمار خلال ٢٠٢٠/٢١ مقارنة بالعام
السابق (بالمليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري

■ ارتفع عجز ميزان دخل الاستثمار بمعدل ٩.٢٪ ليسجل ١٢.٤ مليار دولار، مقابل ١١.٤ مليار دولار خلال ٢٠١٩/٢٠. وذلك يرجع لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار بمقدار ٦٧٦ مليون دولار لتصل لنحو ١٣ مليار دولار انعكاسا لارتفاع كلا من:

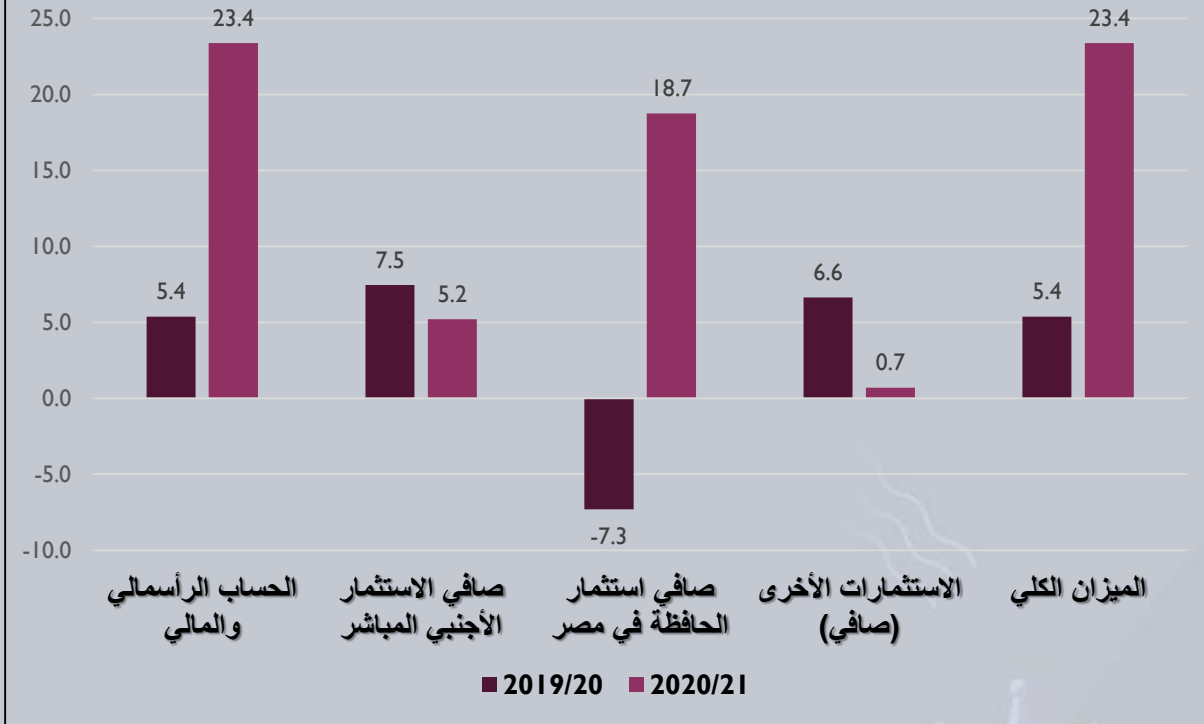
□ الأرباح المحققة علي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

□ الفوائد والتوزيعات علي استثمارات الأجانب في السندات والأوراق المالية المصرية.

□ كما تراجع متحصلات دخل الاستثمار بمقدار ٣٦٩.٢ مليون دولار لتقتصر علي ٥٧٢.٩ مليون دولار لانخفاض الفوائد علي الودائع بالخارج.

أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١

الحساب الرأسمالي والمالي (بالمليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري

■ قفز صافي التدخل للداخل بميزان الحساب الرأسمالي والمالي كمحصلة للآتي:

➤ تحول استثمارات الحافظة في مصر إلي صافي التدفق للداخل بلغ نحو ١٨.٧ مليار دولار في ٢٠٢٠/٢١ مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٧.٣ مليار دولار.

➤ تراجع صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليحقق صافي تدفق للداخل اقتصر علي نحو ٥.٢ مليار دولار مقابل ٧.٥ مليار دولار في ٢٠١٩/٢٠. وقد جاء ذلك الانخفاض متسقاً مع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر علي الصعيد العالمي كنتيجة طبيعية لمخاوف المستثمرين الناجمة عن استمرار أزمة كورونا عالمياً، علي النحو التالي:

أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١

❖ أولاً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقطاع البترول:

تحول الاستثمارات في قطاع البترول إلي صافي تدفق للخارج بلغ نحو ١.٢ مليار دولار وذلك مقابل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١.١ مليار دولار خلال العام المالي السابق (ويأتي ذلك كمحصلة لتدفقات للداخل بمبلغ ٥.١ مليار دولار نتيجة تغذية شركات بترول أجنبية مطروحاً منها تحويلات إلي الخارج بمبلغ ٦.٣ مليار دولار مقابل استرداد التكاليف التي تحملها الشركاء الأجانب في أعمال البحث والتنمية والتشغيل).

❖ ثانياً: الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالقطاعات غير البترولية:

شهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية ارتفاعاً طفيفاً بمقدار ٧٠.٢ مليون دولار لتصل إلي صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٦.٤ مليار دولار بمعدل نمو ١.١%، ويأتي كمحصلة للآتي:

ارتفاع كلاً من:

١. الاستثمارات الواردة بغرض تأسيس شركات جديدة بمعدل نمو بلغ ٢٤.٧% لتصل إلي ٧٧.٨ مليون دولار.
٢. صافي الأرباح المرحلة وفائض الأرصدة الدائنة بمعدل ١١.٥% لتصل إلي نحو ٤.٤ مليار دولار.



أحدث التطورات لأداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١

في حين تراجع كلاً من:

١. صافي التدفقات الواردة لزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة بمقدار ٢٥٩.٦ مليون دولار لتقتصر علي نحو ١.٢ مليار دولار.

١. حصيلة بيع شركات وأصول إنتاجية لغير المقيمين بمقدار ٨٩.٢ مليون دولار لتسجل ٥٤.٥ مليون دولار.

٣. التحويلات الواردة لشراء عقارات في مصر بمعرفة غير المقيمين بمقدار ٤٩.٨ مليون دولار لتسجل ٦١٦.٤ مليون دولار.

• سجلت القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل صافي استخدام بلغ نحو ٦.٤ مليار دولار (مقابل نحو ٦.٦ مليار دولار في عام ٢٠١٩/٢٠).

• كما سجلت تسهيلات الموردين والمشتريين قصيرة الأجل صافي استخدام بلغ نحو ١.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٠/٢١ مقابل صافي سداد بلغ نحو ٢.٠ مليار دولار العام الماضي.



ملاحظات بشأن النتائج الأخيرة لميزان المدفوعات



ملاحظات بشأن النتائج الأخيرة لميزان المدفوعات

تظهر النتائج الأخيرة للعام المالي ٢٠٢٠/٢١ عدة رسائل:

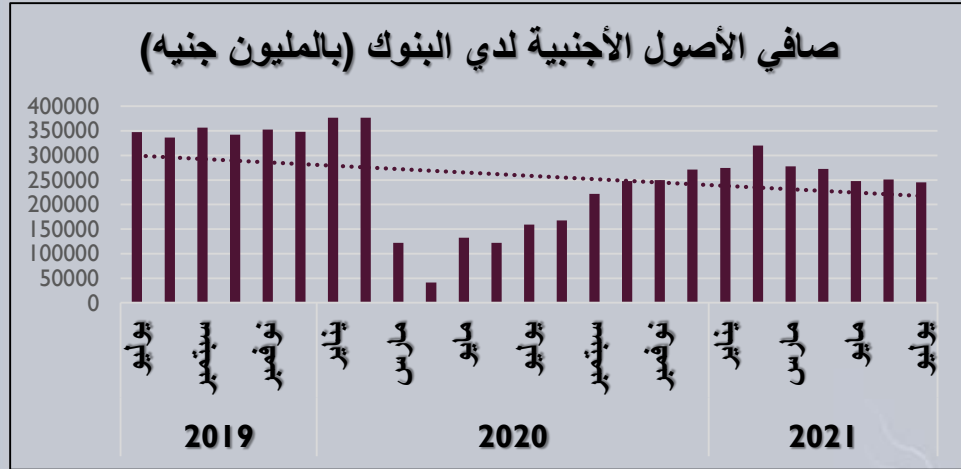
١. ضرورة ما تقوم الدولة من تركيز علي النهوض بالصادرات المصرية غير البترولية لتصل إلي الحجم المُستهدف ١٠٠ مليار دولار.
١. استهداف قطاع الصناعة بإصلاحات هيكلية جادة وهادفة من خلال البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف توطين وتعميق الصناعة المصرية، ونمو سلاسل التوريد المحلية وتعميق التشابكات.
٢. التركيز علي تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار لتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص وهو محور من محاور البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي أطلقه الدولة المصرية في أواخر شهر ابريل ٢٠٢١ الماضي.
٣. علي الرغم من استمرار تداعيات جائحة كورونا العالمية وأزمة الطاقة والتضخم الذي يشهده العالم حالياً، إلا أن الارتفاع في استثمارات الأجنبية في الحافظة يعكس ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري وقدرته علي مواجهة الصدمات الخارجية.
٤. استمرار جهود الدولة لدعم قطاعي السياحة والنقل وذلك لأن النتائج الأخيرة تشير إلي انخفاض الإيرادات السياحية بمعدل ٥٠.٧% ومتحصلات النقل بنسبة ٤.٥% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢١ مقارنة بالعام السابق.



أهم النتائج الانعكاسات الاقتصادية



تبعات أداء ميزان المدفوعات علي معدلات السيولة لدي البنوك...



المصدر: البنك المركزي المصري

■ انعكس التدهور في الأصول الأخرى التي سجلت عجزاً قدره ٦.٠ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠٢٠/٢١، مقارنة بنحو ١٠٠ مليون دولار فقط خلال العام السابق،

على انخفاض صافي الأصول الأجنبية في البنوك خلال نفس الفترة. وقد انعكس هذا في تباطؤ وتيرة نمو صافي الأصول الأجنبية في البنوك كما هو واضح في الرسم البياني





شكرا

